ISSN-E: 2617-9563

التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق تطلعات المملكة العربية السعودية نحو تنمية اقتصادية مستدامة

(دراسة تحليلية خلال الفترة من 2010م – 2020م)

أ/ مشعل حماد الكعبي

طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

alhothalimishal@gmail.com

د/ باسل ياسر بليله

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبدالعزيز

bbalila@kau.edu.sa

ISSN-E: 2617-9563

يناير 2023

المستخلص:

تعاني العديد من الدول النامية مشكلة الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد أو موردين في تمويل مشاريعها الاستثمارية وتحقيق أهدافها التنموية، هذا بالإضافة إلى ضعف امكانياتها الاستثمارية المحلية وعدم جاذبية بيئتها الداخلية للاستثمارات الأجنبية. ومما لا شك فيه أن للاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، دور رئيسي في مساعدة هذه الدول للوصول إلى أهدافها الاقتصادية. ولقد اهتمت الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية بوضع الأهداف والاستراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنح المستثمرين الأجانب الفرص الاستثمارية وفق امتيازات وشروط تسهل لهم جلب استثماراتهم للمملكة. فجاءت رؤية المملكة (2030) لتركز على أهمية التنمية المستدامة للاقتصاد السعودي بتنويع مصادر دخل الاقتصاد والتحرر من الاعتماد الرئيسي على مورد النفط، باستخدامها استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات للوصول إلى هدف تنويع مصادر الدخل. في هذه الدراسة، يسعى الباحثان لتقديم تحليلاً لمؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية خلال الفتره الممتدة من 2010م إلى 2020م وقياس أثرها على التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي. وجد الباحثان أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010–2020 حيث أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي. أخيراً، تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها الدراسة الأولى من نوعها التي ربطت وبصورة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الانفاق الحكومي، رؤية 2030، التنمية المستدامة.

الفصل الاول

مقدمة وإطار عام للدراسة

مقدمة:

تهتم الدول والمؤسسات الإدارية بشكل عام بالتخطيط الاستراتيجي لما يحققه من نجاحات كبيرة في كافة مجالات الاقتصاد، ومنها الاستثمار المحلى والاجنبي على السواء، فتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لايتحقق الا بوجود خطط استراتيجية علمية للاستثمارات المحلية والاجنبية، وتعد الاستثمارات في أي دولة مطلباً ضرورياً لتحسين مستوى مواطنيها، لذا تعتبر الاستثمارات من العناصر المهمة في تنمية الاقتصاد الوطني للدول، فالاستثمار ظاهرة اقتصادية لها أنواع وأشكال متعددة ومختلفة، ولها أهداف يسعى إلى تحقيقها، واستراتيجيات يتبعها. كما تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم النشاطات الاقتصادية التي تمول اقتصاديات الدول وذلك بنقل الأموال والخبرات والكفاءات للدول التي تحتضن وتسعى لتطوير مواردها والبنى التحتية لها عن طريق الاستثمارات الاجنبية.

أدت المتغيرات الاقتصادية العالمية المختلفة إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وازدياد حدة المنافسة على الفرص الاستثمارية والأسواق، مما تجسد في تدفق الاستثمارات الأجنبية باتجاه دول العالم المختلفة. وقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي استأثرت ومازالت تستأثر على اهتمام المختصين في الدول النامية تحديدا، وذلك لما له من أهمية وآثار وانعكاسات على اقتصادياتها ولحوجتها لذلك، وفي ذلك فقد أشار (سطحي،2018) في دراسته "انه نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز المزمن في موازين مدفوعاتها، وسعيا منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال سعيها إلى جذب أكبر قدر من تدفقاته، حيث قامت بتحسين مناخها الاستثماري وتقديم المزايا والتسهيلات المشجعة له".

ايضاً فانه من شان تدفق الاستمارات الاجنبية المباشرة في أي دولة ان يحقق تنمية اقتصادية مستدامة لهذه الدول، وهو ماستعى الى تحقيقه من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بنجاح مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. وفي المملكة فقد أشار (الدبيان،2019) انه "عندما أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية المملكة 2030، وضعت الاستثمارات المحلية والاجنبية في أولوياتها، واصبح الاستثمار محورا رئيسا لا يعزز" الرؤية" فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي،

وتنويع مصادر الدخل القومي التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية". لذلك اهتمت الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية بوضع الاستراتيجيات طويلة وقصيرة المدى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنح المستثمرين الأجانب الفرص الاستثمارية الضخمة وفق امتيازات وشروط تسهل لهم جلب استثماراتهم للمملكة. كما اهتمت خطط المملكة العربية السعودية ومن بعدها رؤية المملكة (2030)، بأهمية التنمية المستدامة للاقتصاد السعودي، حيث تحاول الرؤية تنويع مصادر الاقتصاد السعودي، وفك اعتماد الاقتصاد علي مورد النفط كمورد أساسي تعتمد عليه المملكة منذ اكتشافه حتى اليوم، لما لذلك من مساوئ عديدة جراء اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط وحده، بالتالي فإن رؤية المملكة (2030) تعتمد على تنويع مصادر الاقتصاد السعودي، ومن امثلة التنويع هو الاهتمام بالاستثمارات الاجنبيه المباشرة، ومنح الفرص الواسعه لها للولوج للسوق السعودي، لذلك ومن خلال هذه الدراسة يحاول الباحثان من خلالها تحليل اثر التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من دول العالم النامي مشكلة ضعف امكانياتها الاستثمارية سواء كانت محلية أو اجنبية، والاستثمار هو أحد أنواع من مجالات عديدة تعمل الدول على استقطابه وتنويع موارد دخلها، فبدلا عن الاعتماد على مورد واحد او اثنين في الموارد تسعى الدول الى تنويع مصادر دخلها، وبالتالي اتجهت عديد من الدول الى تهيئة المناخ الاستثمارى لجذب المستثمرين والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ووضعت لذلك خطط استراتيجية. وفي المملكة ومع بروز رؤية المملكة (2030) فان الخط العام للمملكة هو انه وبحلول العام 2030 تكون المملكة قد أوقفت تماماً اعتمادها في مصادر مواردها على النفط، وذلك بتنويع مصادر دخلها ومواردها بتنويع صادراتها وتنمية صناعاتها المحلية، ومن ضمنها الاهتمام بجذب الاستثمارات الاجنبيه المباشرة وتهيئة المناخ داخل المملكة لذلك، وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الاستثمارات الاجنبية واثرها على التنمية الاقتصادية بشكل عام وعلى التنمية الاقتصادية بشكل خاص، ومنها دراسة (ولدبولة،2019) والتى اظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر لكن بنسب ضعيفة لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات. أما دراسة (حسين،2014) فقد ابرزت انتقادات لتجربة الاستثمار الأجنبي في دول الخليج وتمثلت الانتقادات في انه يترتب عليه استيراد احتياجات المستثمرين الأجانب من الخارج ما يرفع فاتورة الاستيراد، أيضاً يؤدي الاستثمار الأجنبي الى تناقص الاستثمار المحلي، قيام الدول المضيفه للاستثمار الأجنبي باعطاء الإعفاءات الجمركية والضرائيبية للمستثمرين تؤثر سلبا في الميزانية العامة للدول المضيفة، وفيما يخص المناخ الاستثماري، أظهرت دراسة

(نصير وبن عمر،2017) ان المملكة العربية السعودية تمتلك مناخ إستثماري ملائم جداً لاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، لهذا اعتبرت المملكة العربية السعودية ثاني دولة عربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 لتأتي قبلها الإمارات بالمرتبة الأولى. كما ان دراسة (رحمة،2020)، اظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين (التضخم والناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي والصادرات) والاستثمار الأجنبي المباشر ووفقا لنتائج نموذج تصحيح الخطأ فان جميع المتغيرات لها تأثير على الاستثمار الأجنبي في الأجل البعيد أما في المدى القصير توضح الدراسة وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر، اما دراسة (حامد وجاد الله،2017)، فقد اظهرت ان هنالك إرتباط ما بين ضعف الخطة الاستراتيجية من حيث التنفيذ وضعف نمو مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد، لذلك واستنادا لنتائج ومؤشرات هذه الدراسات فان الدراسة الحالية تحاول تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبيه المباشرة في المملكة العربية السعودية خلال الفتره الممتدة من 2010م لغاية 2020م وقياس اثرها على التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة، وبالتالي تحاول الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيس: ما دور التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق تطلعات المملكة العربية السعودية نحو تنمية اقتصادية مستدامة؟

أهمية الدراسة:

تتلخص اهميه الدراسة في تقديم فائدتين علمية وعملية على النحو التالي:

اولاً/ الأهمية العلمية وتشمل:

1. المساهمة في زيادة الإثراء المعرفي بالحقول الدراسية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجيى للاستثمارات الاجنبيه في المملكة ودورها الإيجابي على التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

2. تقدم عرض عن معدلات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الممتدة من 2010م لغاية 2020م.

3. الاستفادة من المؤشرات البحثية الناتجة عن هذه الدراسة في وضع الأسس العلمية للتخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الاجنبيه في المملكة العربية السعودية.

ثانياً/ الأهمية العملية وتشمل:

1. يتوقع ان تقدم فائدة عملية حيث يتوقع ان تساعد نتائج هذه الدراسة المهتمين والمعنيين بالأمر للتزود ببعض النتائج والتوصيات.
2. يمكن أن تكون هذه الدراسة أحد منطلقات التخطيط العملي للاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الاجنبية.
3. الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كذلك تساعد هذه الدراسة على اكتشاف وتشخيص واقع التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الاجنبيه خلال السنوات 2010م – 2020م.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1. التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق تطلعات المملكة العربية السعودية نحو تنمية اقتصادية مستدامة.
2. توضيح السياسات والإجراءات المستخدمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
3. التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

تنظيم محتويات الدراسة:

احتوت هذه الدراسة على خمسة فصول نظرية وتطبيقية تناولت في الفصل الأول الإطار العام للدراسة حيث قسم الفصل الأول إلى أقسام رئيسية تناول الباحثان فيها المقدمة ثم موضوع الدراسة ومشكلتها وأهمية الدراسة وأهدافها، أما الفصل الثاني فقد شمل الإطار النظري للدراسة والحديث فيه عن الجانب النظري فيما يخص طبيعة وأبعاد التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الاجنبية المباشرة وكذلك التنمية الاقتصادية المستدامة، واختتم الباحثان هذا الفصل بالتطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بكافة محاورها واستخلاص نتائجها لمحاولة الخروج بنتائج مشتركة مع الدراسة الحالية وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينها والدراسة الحالية. أما الفصل الثالث فقد شمل منهجية ونموذج تحليل بيانات الدراسة، حيث شمل اسئلة الدراسة التي استند عليها الباحثان في نموذج الدراسة ثم فرضيات الدراسة، بعد ذلك تناول الباحثان حدود

الدراسة، ومصطلحات الدراسة. الفصل الرابع اشتمل على تحليل بيانات الدراسة عن طريق جمع احصائيات عبر طريقة السلاسل الزمنية واستخلاص النتائج. أخيراً تناول الفصل الخامس الخاتمة والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

في هذا الجزء من الدراسة تستعرض الدراسة الادبيات النظرية لمحورى الدراسة الأساسيين هما الاستثمارات الاجنبيه المباشره إضافة الى النمو الاقتصادي المستدام، كما تستعرض الدراسة أيضا تبعا لذلك العرض النقدي والانفاق الحكومي لما لهما من ارتباط وثيق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

اولاً/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

تزايدت خلال السنوات الماضية حدة المنافسة بين الدول إقليميا وعالميا للحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واصبحت الدول تسعى بكل جهدها لجذب الاستثمارات خاصة الاجنبية المباشرة اليها لما لهذه الاستثمارات من فوائد كبيره على نمو اقتصادياتها، وبلا شك فأن للاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولا احد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة، ولا شك أن للاستثمارات دور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي فيها، بل وحتى الانفاق الحكومي وعرض النقود يرتبط بالاستثمارات الاجنبيه المباشرة. وقد أشار (ولدبولة،2019: 5) بانه "تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة هامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، حيث أدى الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية"، وفي ذلك تسعى الدول نتيجة ضيق نشاطها من خلال صادراتها وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار الوطني فيها وتدني معدلات نمو الناتج المحلي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاجيته من تسهيلات واليات جديدة تدفع بها لتشجيع النشاط الاستثماري الأجنبي المباشر وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رأس المال الأجنبي.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (unctad) على انه الاستثمار الأجنبي المباشر، "ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم أو البلد المستثمر وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو البلد المضيف"(طير وآخرون،2017) ، كماتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على انه "توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في أدارة ومجوداته في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه التعريف" (الحسن،2014).

كما يعرف بانه "عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى، على ألا تقل نسبة التملك في الخارج 10%" (عبد الهادي،2010)، الاستثمار هو مبلغ مالي يستثمر بشيء ما؛ وخصوصا في الاعمال التجارية التي تشمل شراء الالات والاسهم الجديدة، ويتفرع من هذا التعريف عدة تعريفات متنوعة وذلك وفق نوع الاستثمار المعني والهدف منه" (الدبيان،2019).

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي محددات يرغب كلا طرفي العملية الاستثمارية في تحقيقها، فهنالك محددات للاستثمار الأجنبي تخص المستثمر الأجنبي، وأخرى محددات تخص الدول المضيفة للاستثمار وفيما يلي شرح وتوضيح لكلا المحددات للجانبين.

اولاً/ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العائدة للمستثمر الأجنبي:

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

1. سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر وحيث أن

الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية قد يدفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية (قبلان،2006).

2. معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فرد أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار (عبد الحميد،2008).
3. تكاليف الإنتاج: إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها (عبد السلام،2002).
4. القدرات التسويقية والتكنولوجيا: إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة (قبلان،2006).

ثانياً/ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العائدة للدولة الام:

تتمثل تلك المحددات في النقاط التالية:

1. ان المستثمر الأجنبي غالبا ما يستثمر في الدولة المضيفة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها، وحيث أن مستوى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة تلعب دورا مؤثرا في شرح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين (عبد السلام،2002).
2. عدم ملائمة المناخ السياسي للدولة الأم، الأمر الذي يدفع المستثمر إلى البحث عن ظروف أفضل في دول أخرى، وعدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم (قبلان، 2006).

3. ضعف معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي وكذلك تراخي الطلب الداخلي في العديد من الدول الصناعية خلال العقود الماضية، كان من بين أهم الأسباب الرئيسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية من هذه الدول نحو الدول النامية (عبد السلام،2002).
4. كثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف خلق فرص عمل جديدة في الخارج أو فتح أسواق جديدة للتصدير أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في الدول الأجنبية، ومن جهة أخرى فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشجيع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات (قبلان،2006).

أهداف الاستثمار الاجنبي:

يسعى الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الاهداف وتتمثل بحسب (الدبيان،2019) في:

1. توفير الحماية للمال من انخفاضِ قوته الشرائية الناتجة عن التضخم؛ حيث إن هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق ارباح رأسمالية، وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.
2. . المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية، فيكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.
3. الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المستثمرين على الاستثمارات التي تحقق لهم أكبر العوائد المالية.
4. الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في الاسواق المالية؛ حيث يحرصون على اختيار استثمارات مرتفعة المخاطرة.

أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر:

تختلف أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر باختلاف طبيعته وتدفقاته وكذلك طريقة تأثيره، ومن تلك الأنواع بحسب (الصيعري والبكر،2016) ما يلي:

1. الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي: ويحدث هذا النوع عندما تقوم شركة أجنبية بالدخول للسوق المحلية لانتاج نفس المنتج الذي تنتجه في موطنها الأصلي، وتلجأ الشركات لهذا النوع من الاستثمار لتوسيع عملياتها لاسواق جديدة. وعادة ما يكون هذا النوع من الاستثمار مفضلا عند وجود عوائق تجارية في وجه الشركة.

2. الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي: ويحدث هذا النوع عندما تدخل شركة أجنبية السوق المحلية إلنتاج سلع وسيطة لاستخدامها في إنتاج السلع النهائية التي تنتجها الشركة، وتهدف الشركات من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيض التكلفة خصوصاً عند استخدام المواد الاولية في البلد المضيف.

3. الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة: يحدث هذا النوع من الاستثمارات عندما تبدأ شركة أجنبية بمشروع جديد، وتلجأ الشركات لهذا النوع من الاستثمار لعدة عوامل منها أن تصميم مصنع جديد أفضل من ناحية تلبية احتياجات الشركة التصميمية ويتطلب صيانة أقل مقارنة بالمصنع القديم. وهذا النوع من الاستثمار مطلوب في الدول المستضيفة لانه عادة ما يجلب التكنولوجيا ويخلق فرص عمل في الاقتصاد ويضيف قدرة انتاجية جديدة.

4. الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق الاستحواذ والاقتناء: ويحدث عندما تتحول ملكية منشأة محلية قائمة إلى مستثمر أجنبي، وبالتالي فقد لا يكون هناك نما قد يحدث العكس في حال رفع للطاقة الانتاجية وكذلك لايساعد في خلق الوظائف وان كان هناك إصلاحات إدارية تقشفية، وتفضل الشركات هذا النوع من الاستثمار كونه أقل تكلفة حيث أن المباني والتصاريح قائمة. ويقوم المستثمر في هذا النوع من الاستثمار بشراء شراكة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف والإشراف على انجاز المشروع ثم المباشرة بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي

5. الاستثمار المشترك: هو استثمار أجنبي قائم على أساس الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية تتم في دولة أجنبية (عبد الحميد،2006).

6. الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم جمركية، ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة (الحسن،2014).

7. الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: إن هذه المشروعات تكون على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي إذ يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتوج معين كصناعة السيارات، أما الطرف المحلي فيقوم بتجميع ذلك المنتج في بلده ويطوره (العبيدي،2012).

ثانياً/ التنمية المستدامة:

لكل دولة توجد خطط للتنمية بشكل عام وهي الخطط التي تسير عمل مؤسسات الدولة لسنه او سنوات متعددة، كما ان هنالك خطط التنمية المستدامة كواحدة من تلك الخطط، ويقصد بها تقسيم وتخطيط ثروات الدول ومحاوله الحفاظ فيها على حقوق أجيال المستقبل من ثروات واقتصاديات الدولة، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي محاولة خلق عدالة اقتصادية للأجيال الحالية واجيال المستقبل، وذلك لا يتاتي الا بتخطيط علمي حقيقي. وتهدف التنمية إلى إحداث تغيرات جذرية في المجتمع وإكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده والقدرة على الاستجابة لكل المتطلبات الاساسية لأفراده، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ماهية التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال المستقبلية" (بغداد ومحمد،2010)، وحيث إن التعريف الأكثر وضوحاً للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاث الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات" (الهيتي والمهندي، 2008) وايضاً "يقصـــد بها تحقيق أهداف التنمية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة من استنزاف للموارد

الطبيعية" (ربيع، 2017) كما "انها تهتم بترشيد الاستهلاك والانتاج لتخفيف الضغط على استغلال الموارد والخامات غير القابلة للتجدد، استغلال الموارد والخامات الطبيعية خصوصا" (كافي، 2017).

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (محمد وعمر،2008)، أما (مبارك،2008)، فقد صنف تعريفات التنمية المستدامة على النحو التالي:

1. تعريفات ذات طابع اقتصادي: حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والانتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.
2. تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني :تهدف التنمية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.
3. تعريفات متعلقة بالبيئة: التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.
4. متعلقة بالجانب التقني: التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرّة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

اذن تهدف التنمية إلى إحداث تغيرات جذرية في المجتمع وإكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده والقدرة على الاستجابة لكل المتطلبات الأساسية لأفراده، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، مما سبق يمكن للباحث القول إن التنمية المستدامة هي تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع وجوانبه باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع في إطار الضوابط البيئية، ودون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

مبادئ التنمية المستدامة:

تتوفر كل تنمية متوازنة ومتكاملة على مجموعة من المبادئ التي لا بد تعتمد عليها، حيث تضمن هذه المبادئ مسارا معينا تسير على خطاه هذه التنمية يجنبها الوقوع في انحرافات ترهن نجاحها وفعاليتها، عليه، ترتكز التنمية المستدامة بحسب دراسة (عبد الله .وبالتالي يضمن الاستمرارية لهذه التنمية ورابح،2009) على المبادئ التالية:

1. تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.
2. الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية – بما فيها السياسات الناجحة – مكلفة بدون مبرر، فبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة ولايات من الجزائر إن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.
3. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.
4. استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق – الرامية إلى خفض الضرائب البيئية – هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.
5. الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية،
6. العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص لاعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام

"الأيزو" الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

7. الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة ضرورية لأسباب منها قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات، وان أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي، وان أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة، وإن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مرتكزات وابعاد أساسية أشار اليها كل من (صالحي،2008)، (أبو زنط وغنيم، 2007) (سهام وايمان وريمه،2008) حيث تمثل الأساس الذي تستند عليه وقد تناول العديد من الباحثين تلك الابعاد وفيما يلي اهم تلك الابعاد:

أولا/ البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج (استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية)؛ إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك (التسيير المستدام للموارد الطبيعية)؛ وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح. هذه النظرة أُكدت من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992)، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية، محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية. ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، وتمثل عناصر محاور البعد الاقتصادي، النمو الاقتصادي المستديم، وكفاءة رأس المال، إشباع العدالة الاقتصادية الحاجات الأساسية،.

في هذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني ثانيا/البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا

لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وأهم عناصر البعد الاجتماعي هي المساواة في التوزيع.

ثالثاً/ البعد البيئي: حيث إن تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتعرية والتصحر وهي عمليات أساسية لحماية البيئة وضمان توازنها، ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعّالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها، ويتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء النظم التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في الطاقة، لتنوع البيولوجي، ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال الايكولوجية، المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

رابعا/ البعد السياسي: يؤدي هذا البعد إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسّ د مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. فهذا البعد يسهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي، وبالتالي فإن تحقيق تنمية مستدامة يفرض ضرورة الاهتمام بالجوانب الثلاثة، ويمكن أن يؤدي الاهتمام بأحد هذه الجوانب دون الأخرى إلى حدوث خلل بعملية التنمية في حد ذاتها، فالتنمية المستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة تحقق الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، حيث أن تطبيق سياسة تنموية مستدامة لا يرتبط بالبعد البيئي فقط بل من خلال تكامل الأبعاد الثلاثة وذلك ضمن نظام سياسي.

خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة:

من خلال تعريفات التنمية المستدامة، يمكن استخلاص بعض الخصائص للتنمية المستدامة بحسب (الميلود وامعاشو، 2017) فإنها تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد ونظافة البيئة، بنفس القدر الذي تتمتع به الأجيال الحالية، كما هي تنمية طويلة الأجل، حيث تعتمد على نتائج الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية على المدى القريب، ثم تستمر على المدى البعيد؛ من خلال التنبؤ بما يخبه المستقبل، وهي تنمية تسعى إلى تحقيق العدالة بين الأفراد.

وبالتالي توزيع الثروة بشكل عادل بين دول الجنوب التي تتميز بمعدلات منخفضة في التعليم والغذاء والخدمات الصحية، وتعتمد بشكل كبير على التقنية التي توفر الوسائل والتجهيزات، بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة التي يقع على عاتقها تسيير التقنية ووضع الخطط المناسبة للتنمية المستدامة، وتطبيقها، وهي تنمية

تسعى إلى الحفاظ على نظافة البيئة وحمايتها، ومحاربة كل أشكال التلوث، تلوث الماء والتربة والهواء، التلوث الضوضائي، التلوث الثقافي. كما تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية إلى أقصى حد ممكن، من خلال ترشيد استهلاكها، أو إيجاد بدائل ملائمة لها، أيضا هي تنمية تقوم على التنسيق بين جميع شرائح المجتمع، من إعلاميين وخبراء وسياسيين، بحيث أن إهمال طرف من هذه الأطراف ينتج عنه خلل في تحقيقها.

أما (سهام وايمان وريمه،2008) فقد أشاروا للخصائص بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية، وان التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي أن هذه التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي، وان التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع، وأن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

أيضا فقد وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر (1999) لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة وذلك بحسب (هاجر وفطيمة، 2008) منها أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال، وأن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها، وأن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها، وأن تكون ذات قيم حدية متاحة، وأن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا، والنواحي الخاصة ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح، وأن يتم توظيفها بدقة، وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا، وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها، والحساسية للزمن بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

ثالثاً/ مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة اصطلح أن تكون سنة" (الوادي وآخرون،2007)، ويعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" (عجمية وآخرون،2007)، كما يعرف بانه "تحقيق زيادة

في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن." (عبيدة والقفاش،2013) كما يعرف على أنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" (محارب،2011).

كما يعرف النمو الاقتصاجدي بانه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الافراد في محيط اقتصاد معين" (Arrous,2012) ، يعرف أيضاً بأنه "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، ازدادت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي وحصة الفرد منهم" (AHUJA,2012)كما عرفه " بانه "زيادات سنوية مطردة في الاقتصاد عبر نمو الدخل (عريقات،2006). القومي الحقيقي في الاجل الطويل".

أنواع وعناصر النمو الاقتصادي:

ميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي كما أشار اليها (سعدي،2017) كما يلي:

1. النمو التلقائي: ويعني ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه.
2. النمو المخطط: يعني ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته.
3. النمو العابر: يحدث هذا النمو استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته.

ولتحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفير ثلاثة مكونات وعناصر أساسية وهي بحسب ما أوردته (ميلود،2014) حسب التالي:

1. تراكم رأس المال: يشمل على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.
2. النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى

الطلب الاستثماري، ولهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة فائض في عرض العمل وحدودية الدخل.

3. التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ثانياً/ الدراسات السابقة:

تناول الباحثان في هذا الجزء من الدراسة، الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية او أحد محاور الدراسة الحالية او المشابهة لها في الأهداف. وفي ضوء مراجعة الباحثين لعدد من الدراسات، لم يجدا هنالك أي من الدراسات التي بحثت في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة بصورة مباشرة، لكن الباحثين وجدا العديد من الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على التنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام، لذا حاول الباحثان ومن خلال بحثهما عن دراسات مشابهة أن يجدا بعض المقارنات والمقاربات بين دراستهما الحالية والدراسات السابقة، حيث تم التطرق إليها بالتفصيل وهي على النحو التالي:

دراسة **عبد الحليم (2021)**، بعنوان: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي في العراق للفتره من 2003م لغاية 2019م، يهدف البحث بشكل اساس إلى التعرف على واقع االستثمار االجنبي المباشر في العراق، كما اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يهدف إلى جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من اجل الربط بينهما بمجموعة من العلاقات الكلية العامة، كما اعتمد البحث في الجانب القياسي من الفصل الثاني على استخدام منهجية (ARDL) أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعه(ARDL) الذي يعتبر افضل بديل لكونه لا يتطلب ان تكون المتغيرات المقدره لها نفس رتبة التكامل، أظهرت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ويعود السبب في ذلك الى ان نتائج اختبار الحدود لدالة اجمالي تكوين راس المال الثابت اثبتت ان قيمة statistic–F (المحتسبة) 93.4 اكبر من قيمة Fالجدولية العظمى والبالغة 16.4 عند مستوى معنوية 5% ان المعلومات المقدرة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5% والمتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5% وذلك يعود الى ان مجموع تراكم البواقي يقع داحل عمود القيم الحرجة ، مما تقدم من البحث يتضح ان هناك علاقة واضحة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال ما يتركه من اثار سلبية وإيجابية في هذه المتغيرات.

دراسة **الدبيان (2019)**، بعنوان: الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة (2030) المحفزات والتحديات، هدفت الدراسة الى التعرف على أهم المحفزات ومواطن الجذب للاستثمارات

الاجنبية المباشرة، وعرض التحديات والمعوقات، وذلك عبر القراءة الاحصائية المقارنة، وإيضاح أهم الاجراءات الاساسية اللازمة للبدء بمشروع إستثماري أجنبي مباشر بالمملكة والتوعية بحقوق المستثمر الأجنبي، ستوظف هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم مراجعة فحوى الاستثمار الاجنبي وأبعاده بالاطلاع على المراجع من قبل المتخصصين في هذا المجال والدراسات السابقة، والتعرف إلى الاحصائيات ذات العلاقة والمضامين الممكن الاستفادة منها، واظهرت النتائج انه بالرغم من الانجازات التي حققها الاقتصاد السعودي ونجاحه في تخطي الكثير من العقبات التي واجهته، إلا أنه لازالت أمامه بعض التحديات والمعوقات التي يسعى للتغلب عليها؛ منها عدم إستقرار أسواق النفط العالمية، شح المياه، وقسوة الطبيعة، ندرة العمالة المدربة، صعوبة الحصول على التقنية المتقدمة نوعا ما، وضيق السوق السعودية نسبيا، بالاضافة إلى ما تم ذكره سابقا في هذه الدراسة من معوقات تقف أمام المستثمر المحلي والاجنبي بالمملكة، الامر الذي يستدعي حشد كافة الجهود لتخطي تلك العقبات وتذليلها والتخفيف من آثارها.

دراسة **ولدبولة (2019)**، بعنوان: أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفتره من (2000م لغاية 2017م)، تهدف الدراسة الى معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم الاعتماد علىالمنهج الوصفي والأسلوب التحليلي الكمي: حيث سيتم استخدامه لتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضوع البحث قياسيا بالاستفادة من أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وذلك عن طريق تطبيق نموذج التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، واظهرت الدراسة بعض النتائج منها انه تم التوصل إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، ووجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الج ازئر خلال الفترة، (2000-2017) يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا ارجع لأن الج ازئر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات وجود تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أظهرت انه في الأجل الطويل توجد علاقة ايجابية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

دراسة **نصير وبن عمر (2017)**، بعنوان: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، انطلاقا من الشعور بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامي اهتمام صانعي ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية بجذب تلك

الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وهدفت كذلك الى تقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، واظهرت الدراسة بعض النتائج من أهمها انه من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي تبين أن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع المواد الكيميائية ، كما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 8 مليارات دولار بحصة 3.18 % من الإجمالي العربي سنة 2014، كذلك تملك المملكة العربية السعودية مناخ إستثماري ملائمة جداً للاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة،

دراسة **الصيعري والبكر (2016)**، بعنوان: الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، تستعرض هذه الورقة حالة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول الخليج العربية، وتبرز أهمية الاستثمار الاجنبي كأحد المصادر المؤملة للنمو خلال الفترة القادمة، وباستخدام بيانات مقطعية زمنية عن الفترة 2000م–2015م وتطبيق طريقة الاثار الثابتة وكذلك المربعات الصغرى المعممة يتضح أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الخليج العربية تتأثر إيجابياً بالتدفقات الاستثمارية خلال السنة الماضية ووفرة الموارد الطبيعية وجودة الانظمة والنمو الاقتصادي، واظهرت الدراسة انه يعد الاستثمار الاجنبي مصدرا مهما من مصادر النمو الاقتصادي في حال تم استغلاله بالطريقة المثلى، كما بينت هذه الدراسة أن العديد من العوامل المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر كالموارد الطبيعية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وجودة الانظمة جميعها متوفرة في دول المجلس وترتبط ارتباطاً ايجابياً مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. ولكن دول المجلس بحاجة لجذب استثمارات أكبر خصوصاً في ظل انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الانفاق الحكومي، فهنا يأتي دور الاستثمار الاجنبي كي يكون من العوامل الرئيسة الداعمة للنمو، كذلك أظهرت الدراسة ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي تتأثر إيجابياً بالتدفقات الاستثمارية في السنة السابقة ووفرة الموارد الطبيعية، وجودة الانظمة، وكذلك النمو الاقتصادي.

دراسة **(جباري،2015)**، بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990م – 2013)، هدفت الدراسة الى المساهمة في إثراء الجدال الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ومحاولة ترجيح رأي أحد الفريقين أي إما أن يكون التأثير إيجابي بسبب الدور الكبير الذي يؤديه في الحد من فجوة (الادخار – الاستثمار)، وكذا نقل التكنولوجيا المتقدمة وكفاءات إدارية تساهم في تحقيق عوائد إنتاجية موجبة، أو قد تكون آثاره سلبية إذ ترتب عن دخوله مزاحمة للاستثمار المحلي؛ أظهرت النتائج القياسية أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل

النمو الاقتصادي في الجزائر المباشر 0,031 أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 0,031 وهذا الأثر على رغم من صغره إلى أنه يعد هام لأنه يعكس معدلات النمو السالبة التي بدأ يشهدها قطاع المحروقات، كما توصل تحليل دالة كوب دوكلاس إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلا أنه يعتبر غير معنوي إحصائيا.

دراسة **حسين (2015)**، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذه الورقة تعتبر مشاركة في عملية تبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة اخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، هذه الورقة تختبر وتحلل الشواهد المتعلقة بالاستثمار المباشر في ست دول (المملكة العربية السعودية؛ دولة الإمارات العربية المتحدة؛ سلطنة عمان؛ قطر؛ الكويت والبحرين) التي تكون مجلس التعاون الخليجي، هدف هذه الورقة هو اختبار إلى أي مدى استطاعت هذه الدول أن تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو والتكامل الاقتصادي وكذلك ماهي المقاييس والسياسات التي طبقت بغرض جذب أرس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي. بالاعتماد على الشواهد أيضا فإن الورقة ستقوم بتصنيف وتمييز بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التكامل الاقتصادي بين دول المجلس،هذه الورقة استخدمت نظريات النمو الحديثة والتقنيات والطرق الإحصائية لتختبر بشكل تجريبي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتكامل الاقتصادي في دول المجلس، أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين هذه المتغيرات حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم مساهمة فاعلة في النمو الاقتصادي لهذه البلدان كما أنها تساعد في إنتاج سلع جديدة وعديدة يمكن أن تثري التجارة البينية وبذلك تساهم في زيادة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

دراسة **قويدري (2014)**، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، هدفت الدراسة الى محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفتره من 1991م لغاية 2008م، وقد أظهرت الدراسة عدد من النتائج منها من خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991–2008)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في

الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج، تم دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد وقد تم التوصل من خلالها للأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، وأن الأثر الايجابي للواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي يفوق أثر الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة **Thaalbi Ines (2013)** ، بعنوان: Déterminants et impacts des IDE sur la Croissance économique en Tunisie، هدفت هذه الأطروحة إلى تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ذات أثر إيجابي على معدلات النمو، حيث اعتمدت الدراسة على نظرية النمو الداخلي لدراسة حالة تونس خلال الفترة (1970 –2009)، وتم تقدير وتحليل نتائج ستة معادلات قصد تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتعرف على الشروط اللازمة التي تضمن تحقيق أفضل أثر غير مباشر لهذا النوع من الاستثمار، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد إيجابيا وذو معنوية إحصائية، أما بالنسبة إلى تأثيره على الاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا فقد كان إيجابيا، بينما حقق أثر سلبي على الصادرات، وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل الموارد البشرية، والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الأرضية لتحقيق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي .وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تحاول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على أكثر من نموذج واحد، بالإضافة إلى التعمق في عرض النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لأن الدراسات السابقة تميزت بعرض مختصر لها، كما أنها حسمت الجدال الدائر لصالح الفريق الذي يروج إلى حجم الآثار الايجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى أصبح الأمر يمثل حتمية ومعادلة بديهية تدخل ضمن دائرة القضايا غير المقدمة العامة ك القابلة للنقاش، بينما أثبتت الكثير من الدراسات التطبيقية وجود آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدول.

دراسة **العقبي (2011)**، بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى محافظة البصرة، يتناول هذا البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد العراقي عامة، والبصري خاصة، لكونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، للمساهمة في تحقيق الهدف المحوري للتنمية، والذي قامت الأمم المتحدة بصياغته في الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل بتخفيض مستوى الفقر في الدول النامية إلى نصف مستواه الذي كان سائدا عام 1990 بحلول عام 2015م وقد تم

استعراض واقع واتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وما تتميز به حركة الاستثمارات في الدول العربية، وتسليط الضوء على المناخ الاستثماري السائد في العراق ومعوقات الاستثمار فيه، وتوصل إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية ، وتأثيرها الإيجابي على النمو يكاد يكون معدوما على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب تلك الاستثمارات وجذبها، وكانت تلك القدرة ضعيفة جدا، لأن المناخ الاستثماري السائد لم يكن مهيئا، بالرغم من تشريع قانون الاستثمار وما تضمنه من حوافز من اعفاءات للمشاريع الاستثماري الأجنبي معاملة المستثمر الوطني، إلا إنه لم ينجح في استقطاب الاستثمار الأجنبي بسبب العوامل الأخرى، لذا خلص البحث إلى ضرورة خلق مناخ استثماري ملائم يركز على تفعيل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، وتوجيهه ومتابعة تنفيذه وتذليل دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى الصعوبات التي تعترضه.

دراسة **Mahjouba ZAITER LAHIMER (2011)** ، بعنوان: L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement، هذه الدراسة تحاول تحليل تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ تقسم الدراسة تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي إلى ثلاثة أشكال هي الاستثمار الأجنبي المباشر ،القروض البنكية والاستثمار في المحفظة المالية، من الناحية النظرية فإن تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تؤثر إيجابا على النمو من خلال تنويع المخاطر وتحفيز الاستثمار، أما بالنسبة للأثر السلبي فينشأ نتيجة للمزاحمة بين هذه التدفقات والاستثمار المحلي، عدم الاستقرار المالي، والمساهمة في انتشار الأزمات، وعلى مستوى الاقتصاد القياسي، فقد تم إعداد دراسة قياسية باستخدام تقنية منهج تحليل بيانات البانل لـ : 71 دولة نامية موزعة على عدة مجموعات .تناولت الدراسة الأولى القياسية أثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980–2007 وكانت نتائجها أكثر تنوعا، حيث أثر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي بالنسبة لمجموع عينة الدراسة، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت أثرها أقل إجماعا في عينة الدراسة، في حين أظهرت الآثار المتعلقة بالاستثمار المحفظي أهمية إجراء التحرير التدريجي للاقتصاد، والنتائج المتعلقة بالقروض المصرفية ترتبط بمستوى التنمية في دول الدراسة.
أما بالنسبة للدراسة القياسية الثانية فهي تعنى بدراسة تفاعل تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي مع التطورات المالية، الموارد البشرية، المؤسسية، والبنية التحتية؛ حيث أظهرت النتائج أن تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التنمية للدول، كما بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير من خلال التفاعل بين التطوير المؤسسي والاستثمار المحفظي.

الفصل الثالث

منهجية ونموذج الدراسة

تمهيد:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى اختبار أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج القياسي في الدراسة الحالة، فمن خلال القسم النظري فقد سعت الدراسة إلى تقديم المفاهيم النظرية للمتغيرات الرئيسية للدراسة والتي تناولت التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما في الجانب التطبيقي، فقد سعت الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي للعلاقة الخطية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ومتغيراته المستقلة(تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، العرض النقدي، الانفاق الحكومي)، وعليه سيجري خلال الفصل الثالث تحديد المنهج المستخدم في الدراسة الجانب التطبيقي ومتغيراته المستخدمة في النموذج القياسي، بالإضافة إلى صياغة فرضيات الدراسة والمعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار هذه الفرضيات.

لقد تطرقنا لموضوع التنمية الاقتصادية وعوامل تحقيقها حيث ازداد اهتمام الباحثين بها، وأصبحت أحد المواضيع الأكثر تداولا ضمن أشغال الحكومات باعتبارها بوصلة الأمم نخو تحقيق استقرار سياسي واجتماعي وأمني على المستوى الإقليمي للدولة، وهذا ما جعل من مقومات التنمية الاقتصادية موضوع اهتمام وبحث الخبراء، الذي بينوا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد دعائمها من خلال وضعها ضمن تخطيط الاستراتيجي يبرز من خلال السياسة الكلية للاقتصاد الوطني من أجل خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير عوامل التخطيط الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020؟

أسئلة الدراسة:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
2. ما أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

3. ما أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

الدراسة تفترض ما يلي:

1. للإنفاق الحكومي أثر معنوي موجب على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.
2. للعرض النقدي أثر معنوي سالب على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.
3. لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي موجب على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

وعليه فمن خلال هذا الفصل سنعمل على تقدير أثر أدوات السياسة الكلية للاقتصاد كمتغيرات مستقلة من الانفاق الحكومي **(G)**، والعرض النقدي **(M)**، إلى جانب مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة **(Invest)** التي تعكس في مجموعها التخطيط الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر على المتغير التابع المتمثل في مستوى الناتج الإجمالي **(GDP)** في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة **2010-2020**.

حدود الدراسة:

1. حدود الموضوع: التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق تطلعات المملكة العربية السعودية نحو نمو اقتصادي.
2. الحدود المكانية: مؤشر النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
3. الحدود الزمنية: سيتم اجراء الدراسة خلال العام 1444هـ -2022م.

مصطلحات الدراسة:

- التخطيط الاستراتيجي: عرف بانه "عملية برمجة استراتيجية تتعلق بالتحليل البيئي وصولا لاعداد استراتيجية محددة ويتضمن القيام بدراسة البدائل الاستراتيجية في ضوء الحقائق التي يتم التوصل اليها من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية، ودراسة الأفكار والتصورات التي تحملها الإدارة العليا وصولا الى اختيار أفضل البدائل" (البحيري، 2014).

- الاستثمار الاجنبي: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2007) يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة ورقابة دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المنتمية للدولة الأم والشركة في الدولة المضيفة".
- التنمية المستدامة: عرفت بانها "تحقيق اهداف التنمية دون اضرار بحقوق الأجيال القادمة من استنذاف للموارد الطبيعية" (ربيع،2017).
- التنمية الاقتصادية: وحسب(Martos te Bourdonne) التنمية الاقتصادية هي "عملية معقدة، تعتمد على التقييم طويل الأجل، الذي يترجم من خلال زيادة الأبعاد المميزة للاقتصاد والتحول الهيكلي للمجتمع، ويتم قياس ذلك باستخدام التغيرات الحاصلة في مؤشر الإنتاج معبر عنه بالحجم وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"(Matouk,2010).

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد:

خصص الباحثان هذا الفصل إلى تناول تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

خلال هذه المرحلة سنعمل على اختبار استقرارية كل سلسلة زمنية، بمعنى اختبار استقلال عزومها من الدرجة الأولى والثانية عن الزمن، إضافة الى عدم وجود جذر الوحدة في مركباتها العشوائية وذلك عن طريق اختبار ديكي فولر الموسع، حيث ترتكز على فرضية العدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة، سنعمل على اختبار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفق الآتي:

):(GDPالناتج المحلي الاجمالي

من خلال نتائج الجدول (1) التالي والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة (GDP)، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود كل من مركبة الاتجاه العام والحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0.0029 وهي أقل من (0.05) وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، غير أنه بوجود مركبة الاتجاه العام يعني أنها غير مستقرة من النوع (TS) أي أنها تتبع الاتجاه العام، وبفصله عن السلسلة تصبح مستقرة. والتالي الجدول الذي يوضح اختبار الاستقرارية للسلسلة (GDP):

جدول (1): اختبار الاستقرارية للسلسلة (GDP)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.807037	0.0029
Test critical values:	1% level	-5.521860	
	5% level	-4.107833	
	10% level	-3.515047	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 22:39
Sample (adjusted): 2012 2020
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-2.174509	0.319450	-6.807037	0.0010
D(GDP(-1))	0.741441	0.181980	4.074302	0.0096
C	17.16031	2.912066	5.892829	0.0020
@TREND("2010")	-1.869994	0.306041	-6.110267	0.0017

R-squared	0.912576	Mean dependent var	-1.566667
Adjusted R-squared	0.860122	S.D. dependent var	2.580741
S.E. of regression	0.965204	Akaike info criterion	3.068147
Sum squared resid	4.658090	Schwarz criterion	3.155802
Log likelihood	-9.806661	Hannan-Quinn criter.	2.878987
F-statistic	17.39759	Durbin-Watson stat	2.764923
Prob(F-statistic)	0.004457		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

جدول(2): تقدير مركبة الاتجاه العام

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/26/22 Time: 19:51
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.328182	1.192668	6.144360	0.0002
@TREND	-0.916182	0.201598	-4.544605	0.0014

R-squared	0.696494	Mean dependent var	2.747273
Adjusted R-squared	0.662771	S.D. dependent var	3.640989
S.E. of regression	2.114374	Akaike info criterion	4.498361
Sum squared resid	40.23521	Schwarz criterion	4.570705
Log likelihood	-22.74098	Hannan-Quinn criter.	4.452758
F-statistic	20.65343	Durbin-Watson stat	2.360831
Prob(F-statistic)	0.001397		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

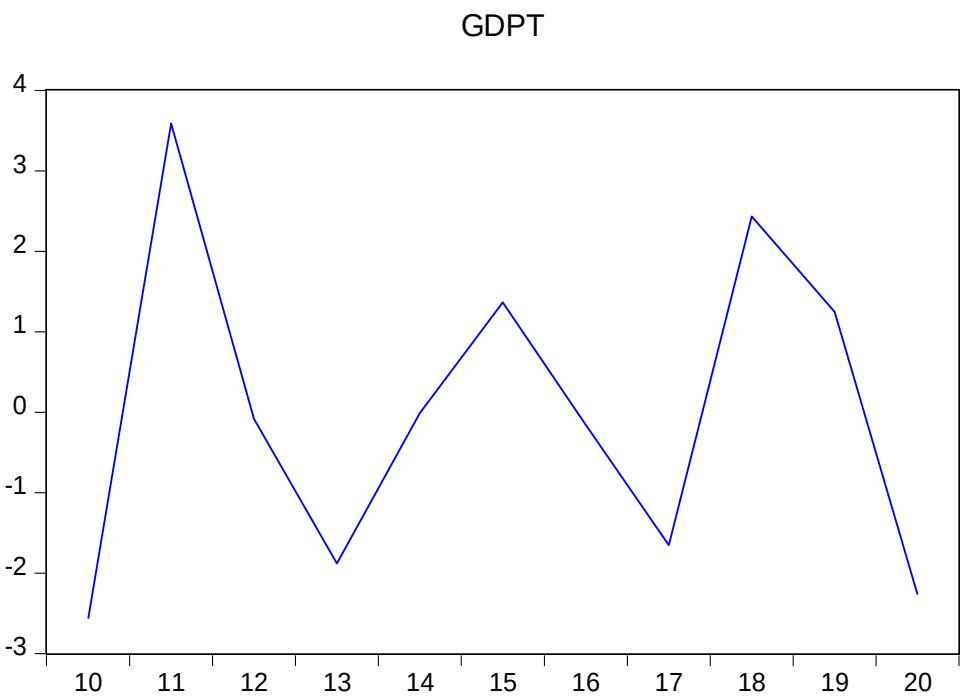

جدول(3): اختبار الاستقرارية للسلسلة (GDP) بعد فصل مركبة الاتجاه العام

Null Hypothesis: GDPT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.313877	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (3) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة (GDP) التي هي نتيجة فصل مركبة الاتجاه العام للسلسلة الأصلية **(GDP)**، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.0000 وهي أقل من 0.05 بمعنى رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة أو I(0).

2-العرض النقدي: M

جدول (4): اختبار الاستقرارية للسلسلة M

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.222513	0.9285
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2012 2020
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	0.030275	0.024764	1.222513	0.2611
D(M(-1))	0.528831	0.323265	1.635907	0.1459

R-squared	0.139311	Mean dependent var	98271.78
Adjusted R-squared	0.016356	S.D. dependent var	71338.73
S.E. of regression	70752.92	Akaike info criterion	25.36491
Sum squared resid	3.50E+10	Schwarz criterion	25.40873
Log likelihood	-112.1421	Hannan-Quinn criter.	25.27033
Durbin-Watson stat	1.930828		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول(4) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة **(M)**، ومن خلال اختبار جذر الوحدة دون مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0.9285 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة **(DM)**.

جدول(5): اختبار الاستقرارية للفرق الأول للسلسلة **(M)**

Null Hypothesis: DM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.782058	0.3494
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM)
Method: Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 23:25
Sample (adjusted): 2012 2020
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM(-1)	-0.163492	0.209054	-0.782058	0.4567

R-squared	0.070263	Mean dependent var	2038.041
Adjusted R-squared	0.070263	S.D. dependent var	75611.72
S.E. of regression	72907.00	Akaike info criterion	25.33620
Sum squared resid	4.25E+10	Schwarz criterion	25.35811
Log likelihood	-113.0129	Hannan-Quinn criter.	25.28891
Durbin-Watson stat	2.092294		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول(5) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة **(DM)** التي هي نتيجة اجراء الفروق للسلسلة الأصلية **(M)**، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.3494 وهي أكبر من (0.05) بمعنى قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع (DS)، وهذا ما يستدعي اجراء الفروق الثانية لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة **(DDM)**.

جدول(6): اختبار الاستقرارية للفرق الثاني للسلسلة **M**

Null Hypothesis: DDM has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.090341	0.0069
Test critical values:	1% level	-2.886101	
	5% level	-1.995865	
	10% level	-1.599088	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDM)

Method: Least Squares

Date: 12/02/22 Time: 23:26

Sample (adjusted): 2013 2020

Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM(-1)	-1.176562	0.380722	-3.090341	0.0176

R-squared	0.575200	Mean dependent var	7533.282
Adjusted R-squared	0.575200	S.D. dependent var	121962.1
S.E. of regression	79490.85	Akaike info criterion	25.52114
Sum squared resid	4.42E+10	Schwarz criterion	25.53107
Log likelihood	-101.0846	Hannan-Quinn criter.	25.45416
Durbin-Watson stat	1.863414		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (6) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة **(DDM)** التي هي نتيجة اجراء الفروق الثانية للسلسلة الأصلية **(M)**، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.0069 وهي أقل من (0.05) وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة **(DDM)** بمعنى أن السلسلة الأصلية **(M)** متكاملة من الدرجة 2 أو I(2).

الاستثمارات Invest:

جدول(7): اختبار الاستقرارية للسلسلة Invest

Null Hypothesis: INVEST has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.531507	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVEST)
Method: Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 22:37
Sample (adjusted): 2011 2020
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVEST(-1)	-0.458920	0.070263	-6.531507	0.0001

R-squared	0.783162	Mean dependent var	-0.476671
Adjusted R-squared	0.783162	S.D. dependent var	1.015806
S.E. of regression	0.473019	Akaike info criterion	1.435277
Sum squared resid	2.013723	Schwarz criterion	1.465536
Log likelihood	-6.176387	Hannan-Quinn criter.	1.402084
Durbin-Watson stat	1.232405		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (7) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة **Invest**، ومن خلال اختبار جذر الوحدة دون مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0.2209 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة بمعنى أنها مستقرة أو I(0).

الانفاق الحكومي (G):

جدول (8): اختبار الاستقرارية للسلسلة (G)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.186479	0.2209
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2011 2020
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.360286	0.164779	-2.186479	0.0603
C	261502.6	104683.6	2.498030	0.0371

R-squared	0.374056	Mean dependent var	36095.00
Adjusted R-squared	0.295813	S.D. dependent var	68535.81
S.E. of regression	57512.42	Akaike info criterion	24.93425
Sum squared resid	2.65E+10	Schwarz criterion	24.99476
Log likelihood	-122.6712	Hannan-Quinn criter.	24.86786
F-statistic	4.780690	Durbin-Watson stat	1.817446
Prob(F-statistic)	0.060251		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول(8) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة (G)، ومن خلال اختبار جذر الوحدة دون مركبة الاتجاه العام وبوجود الحد الثابت نلاحظ قيمة prob=0.2209 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول

فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية مما يتطلب اجراء الفروق الأولى لنتحصل على السلسلة (DG).

جدول(9): اختبار الاستقرارية للفرق الأول للسلسلة G

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.190721	0.0344
Test critical values:	1% level	-2.847250	
	5% level	-1.988198	
	10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 12/02/22 Time: 22:50
Sample (adjusted): 2012 2020
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.687621	0.313879	-2.190721	0.0599

R-squared	0.372587	Mean dependent var	-5339.000
Adjusted R-squared	0.372587	S.D. dependent var	91841.00
S.E. of regression	72746.69	Akaike info criterion	25.33179
Sum squared resid	4.23E+10	Schwarz criterion	25.35371
Log likelihood	-112.9931	Hannan-Quinn criter.	25.28450
Durbin-Watson stat	1.896004		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول(9) والمتعلقة باختبار استقرارية السلسلة DG التي هي نتيجة اجراء الفروق الأولى للسلسلة الأصلية **G**، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت نلاحظ قيمة prob=0.0344 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة DG بمعنى أن السلسلة الأصلية **G** متكاملة من الدرجة 1 أو I(1) .

وعليه وبعد اجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية يمكننا تلخيص نتائج النتائج كما يلي:

GDPT الناتج المحلي الاجمالي. ..... مستقرة أو I(0)

M: العرض النقدي..... غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة 2 أو I(2)

Invest: الاستثمارات..... مستقرة أو I(0)

G: الانفاق الحكومي..... غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة 1 أو I(1)

ثانيا: تقدير العلاقة في الأجل الطويل

جدول(10): نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/09/22 Time: 22:07
Sample (adjusted): 2011 2020
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.909099	1.290943	-1.478840	0.1897
INVEST	5.705579	1.088613	5.241146	0.0019
D(G)	1.81E-05	1.00E-05	1.803318	0.1214
D(M)	-2.27E-05	1.09E-05	-2.081346	0.0826

R-squared	0.841934	Mean dependent var	2.546000
Adjusted R-squared	0.762902	S.D. dependent var	3.772883
S.E. of regression	1.837120	Akaike info criterion	4.343450
Sum squared resid	20.25007	Schwarz criterion	4.464484
Log likelihood	-17.71725	Hannan-Quinn criter.	4.210676
F-statistic	10.65298	Durbin-Watson stat	2.235377
Prob(F-statistic)	0.008110		

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (10) يتضح لنا تحقق المعنوية الكلية للنموذج أثر عوامل التخطيط الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020 وذلك من خلال قيمة Prob(F-statistic)=0.00811 الأقل من 0.05، وعليه نمضي لاختبار فرضيات الدراسة:

–عدم تحقق معنوية أثر الإنفاق الحكومي **G** على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة عند مستوى 5**%**

– تحقق أثر معنوي وسالب للعرض النقدي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة عند مستوى 10 **%**

– تحقق أثر معنوي وموجب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة عند مستوى 5 **%**.

مناقشة النتائج

من خلال تتبع النتائج المحصلة نجد بشكل عام أن للتخطيط الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010–2020 وذلك من خلال قيمة الأقل من 0.05، وذلك وفق تأثير متباين لعوامله، حيث أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق نمو اقتصادي، الأمر الذي يتغير تبعا لمدى جاذبية البيئة الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. غير أنه من خلال تحليل أثر المعروض النقدي نجد أن له أثراً ضعيفا في المدى الطويل وسالبا باعتبار الأثر المنطقي لزيادة المعروض النقدي على رفع معدلات التضخم وارتفاع تكلفة الإنتاج مخلفا بذلك تراجعا في جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تراجع القدرة الشرائية للفرد مع معدل الاستهلاك والإنتاج وتراجع النمو الاقتصادي. إن عدم تحقق معنوية الانفاق الحكومي لا يقضي بالضرورة حياد دوره كمؤثر على النمو الاقتصادي، بل يكمن الأثر في العوامل الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين روافد التنمية الاقتصادية وأحد أسباب رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول، غير أن الاستثمار يتطلب بيئة اقتصادية تحددها الاستراتيجيات المخططة من قبل الدولة من أجل تهيئة بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار والتقليل من مخاطره.

وعليه ومن خلال الدراسة التطبيقية المنجزة توصلنا إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال افترة الدراسة، الأمر الذي يتحقق من خلال اجتماع عوامله وعلى وجه الخصوص العوامل المؤثرة على البيئة الاستثمارية التي تتصدرها التكلفة، وهي عنصر يتغير تبعا لعدة مؤشرات، حيث عرضت دراستنا أهمية العرض النقدي كطرف مؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على هيكل الأسعار وبالتالي تكلفة الاستثمار التي تعتبر حجر الزاوية فيه.

كما أن لحجم تدفات الاستثمار دلالة على مدى ملاءمة البيئة الاستثمارية ومستوى جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر كنتيجة لتخطيط استراتجي مسبق، حيث يرتقب لتأثيرها الإيجابي تحقيق مستويات نمو اقتصادي متصاعد، ويبقى أثر الانفاق الحكومي حياديا نظرا لأهمية العوامل الأخرى التي فسرت سلوك النمو الاقتصادي احصائيا وألغت أثره إحصائيا في التأثير على النمو الاقتصادي.

إن التطرق للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية رصد خطط استراتجية فعالة لإدارته وتفعيل دوره التنموي يوحي بأهمية خلق بيئة استثمارية محفزة للمستثمرين الأجانب، وذلك من خلال توفير كل الأسباب المحقق لأقصى عائد اقتصادي.

وهذا ما يتطلب التقليل من مخاطر الاستثمار من خلال التحكم في المعروض النقدي المفضي إلى معدلات مرتفعة من التضخم، فضلا عن سن القوانين المشجعة للمستثمر الأجنبي ووضع آليات اقتصادية كفيلة بخلق بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار عموما وجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع العربية:

- أبو زنط، م. ا. وغنيم، ع. م. (2007). *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع والطباعة، ص39.
- البحيري، خ. م. (2014). *أسس تخطيط التعليم*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع والطباعة، ص63.
- الحسن، ح. (2014). *الاستثمار الأجنبي المباشر عقود وتراخيص النفطية وأثرها على تنمية الاقتصاد*. منشورات الجلي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، ص7.
- الدبيان، م. ب. ع. (2019). *الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030: المحفزات والتحديات*. قطاع دعم الاعمال، غرفة الرياض التجارية، ص13.
- الصيعري، ص. والبكر، ا. (2016). *الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي*. ورقة عمل، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص4.
- العبيدي، ف. م. (2012). *البيئة الاستثمارية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي، ص 35.
- العقبي، ع. ق. (2011). دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد مع إشارة إلى محافظة البصرة العراقي. *مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (19)*.
- الميلود، س. وامعاشو، د. ا. (2017). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد (9)*، ص114.
- الهيتي، ن. ع. والمهندي، ح. إ. (2008). *التنمية المستدامة في قطر الإنجازات والتحديات*. اللجنة الدائمة للسكان، ص13.
- الوادي، م. واخرون. (2007). *الأساس في علم الاقتصاد*. عمان: دار اليازوري العالمية للتوزيع والنشر والطباعة، ص 273.
- بغداد، ك. ومحمد، ح. (2010). استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية، العدد (45)*، ص12.

- جباري، ش. (2015). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(1990 – 2013)*. دراسة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.

- حامد، ع. م.ع. وجاد الله، ق. ا. ع. (2017). أثر التخطيط الإستراتيجي على التنمية الاقتصادية فى السودان للفتره من 2004م – 2013م. كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (18)، الملحق (2)*.

- حسين، م. أ. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (28)، العدد (2)*، ص 103–150.

- ربيع، م. ع. ا. (2017). *التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. عمان: دار اليازوري للنشر والطباعة والتوزيع، ص5.

- رحمة، ا. ط. م. (2020)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية 1985–2017. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية: العدد الثالث عشر تشرين الثاني – نوفمبر 2020، مجلد (3)*.

- سطحي، ج. (2018). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو*. دراسة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

- سعدي، ه. (2017). *أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية*. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، ص 56.

- سهام، ح. وايمان، ص. وريمة، ب. ذ. (2008). *الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها*. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 ابريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص108.
- صالحي، ص. (2008). *التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر*. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،7-8 ابريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص872.
- طير، ع. وآخرون. (2017). جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرة جغرافية قطاعية حالة الجزائر. *مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (6)*، ص 12.
- عبد الحليم، ر. ث. (2021). *أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة من 2003م لغاية 2019م*. بحث الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلا.
- عبد الحميد، ع. (2008). *العولمة الاقتصادية*. الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 222.
- عبد السلام، ر. (2002) *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر*. ص 120.
- عبد الله، خ. ورابح، ب. (2009). *الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة*. مؤسسة شباب الجامعة، مصر: 336-341.
- عبد الهادي، س.ع. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي*. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص 23.
- عبيدة، ع. ش. والقفاش، س ع. (2013). *التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص 79.
- عجمية، م. ع. وآخرون. (2007). *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.

- عريقات، ح. م. م. (٢٠٠٦). *مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة.
- قبلان، ر. أ. س. (2006). *مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى*. رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص 36 /121/120.
- قويدري، ك. (2014). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر*. دراسة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد.
- كافي، م. ي. (2017). *التنمية المستدامة*. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع والطباعة، ص32.
- مبارك، ب. (2008). *التنمية المستدامة–مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم*. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 –8 ابريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص53.
- محارب، ع. ق. (2011). *التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص76.
- محمد، و. وعمر، ب. س. (2008). *الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة*. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 ابريل 2008، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص298.
- ميلود، و. (2014). *المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص10.
- نصير، ا. وبن عمر، م. ا. (2017). تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية حالة: المملكة العربية السعودية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (7)*.

- هاجر، ب. ا. وفطيمة، ك. (2008). التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير. *مجلة العلوم الإنسانية، العدد (38)*، ص3.
- ولدبولة، س. (2019). *أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفتره من 2000م – 2017م*. دراسة ماجستير في الاقتصاد، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، ص 5.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Arrous .J , (2012). *Lestheories de lacroissance editionsduseuil*, Paris, P 9 .
- Ahuja, M. H.L. (2012). *Economics Theory and Policy, S. Chand Higher Academic*, P 803.
- Mahjouba, Z. L. (2011). *L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement, Docteur en Sciences Economiques*, l'Université Paris Dauphine.
- Matouk Belattaf. (2010). *Economie du Développement, office Publications Universitaires*, Algeria, p7.
- UNCTAD, World Investment Report. (2007). *Transnational Corporations: Extractive Industries and Development*, New York, p.245.
- Thaalbi, I. (2013). *Déterminants ET Impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie*. This Docteur en Sciences Economiques Université de Strasbourg.